مناسبة مواتية لاستذكار شهداء الكويت الأبرار وأولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الوطن

الغانم: ذكرى الغزو العراقي الغاشم للكويت تمثل فرصة سنوية للوقوف مع الذات واسترجاع الدروس والعبر حول الأولويات الوطنية

- **الغزو الغاشم رغم مرارته ومأساويته إلا أنه شكل اختباراً حقيقياً كشف من خلاله المعدن الأصيل للكويتيين**
- **سنظل ككويتيين نستذكر بكل إجلال وقفة أشقائنا الخليجيين ونستذكر وقوف إخواننا الشرفاء من العرب والمسلمين**

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن ذكرى الغزو العراقي الغاشم للكويت قبل 29 عاما تمثل فرصة سنوية للوقوف مع الذات واسترجاع الدروس والعبر فيما يتعلق بالأولويات الوطنية.

وقال الغانم في تصريح صحافي امس بمناسبة ذكرى الغزو العراقي الغاشم للكويت عام 1990،«قد يفوتنا طيلة أيام العام الانتباه الى ما هو أهم فيما يتعلق بكيان الوطن وأمنه واستقراره ونحن منشغلون بالتفاصيل، غير أن ذكرى الغزو عادة ما تكون فرصة ومحطة نسترجع من خلالها ما حدث عندما غابت التفاصيل أمام العنوان المطلق للوطن ووجوده».

وأضاف أن الغزو الغاشم رغم مرارته ومأساويته إلا انه شكل اختبارا حقيقيا كشف من خلاله المعدن الأصيل للكويتيين بمختلف أطيافهم وتمسكهم بوطنهم وشرعيته وهويته الجامعة. كما قال الغانم إن ذكرى الغزو مناسبة مواتية لاستذكار شهداء الكويت الأبرار وأولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الوطن.

وقال الغانم «سنظل ككويتيين نستذكر بكل إجلال وإكبار وقفة اشقائنا الخليجيين التاريخية مع الحق الكويتي ونستذكر وقوف اخواننا الشرفاء من العرب والمسلمين إضافة إلى وقوف اصدقائنا في العالم مع قضيتنا العادلة». واختتم الغانم تصريحه قائلا: ندعو الباري جل شأنه أن يحفظ وطننا الغالي من كل شر ومكروه وان يديم نعمه على الكويت والكويتيين وأن يسدد خطانا على درب التقدم والازدهار في ظل قيادة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد، حفظه الله.

الخضير: ذكرى الغزو لاستلهام العبر والتمسك بالدستور والتصدي للفتنة

د.حمود الخضير

أكد النائب د.حمود الخضير أن الذكرى التاسعة والعشرين للغزو العراقي الغاشم تأتي في ظل تطورات إقليمية وعسكرية متسارعة تتطلب منا أكثر من أي وقت مضى استلهام العبر والدروس، ولعل من أبرزها التكاتف وتعزيز وحدة الصف والالتفاف حول القيادة السياسية.

وأضاف الخضير، في تصريح صحافي، ان هذه الذكرى الاليمة تأتي كذلك في وقت تتواصل فيه الجهود بين البلدين الشقيقين من أجل الانتهاء من الملفات العالقة وتعزيز كل ما من شأنه دعم العلاقات الأخوية الوطيدة وبما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وقال الخضير إن ذكرى الغزو الأليمة دافع لنا جميعا من أجل التمسك بالخيار الديموقراطي ودستورنا والتصدي لكل الأصوات النشاز التي تشكك في هذا الخيار الذي ارتضيناه جميعا، داعيا إلى عدم الانجراف وراء الحسابات الوهمية وغيرها في وسائل التواصل والتي تحاول النيل من سيادة وسمعة الكويت وإثارة الفتنة.

واستذكر الخضير بكل عرفان وتقدير الدور الذي قام به زعماء الدول الشقيقة والصديقة في تحرير الكويت من الاحتلال العراقي الغاشم وهي المواقف التي لن ينساها الكويتيون أبدا.

الطبطبائي: تعديل قوانين الحريات للدفاع عن الكويت

عمر الطبطبائي

لمشاهدة الفيديو

قال النائب عمر الطبطبائي إنه وجه أسئلة برلمانية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بشأن موضوع يهم كثيرا من الكويتيين ويمس الكويت وهو يتعلق بالسب والشتم الذي تتعرض له الكويت ورموزها وأبناؤها.

ولفت الطبطبائي في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة الى أن وزارة الخارجية تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذا الأمر، مبينا أن الأسئلة التي قدمها كانت لمعرفة آلية الشكاوى من قبل السفارات العربية والأجنبية بالبلاد على أبناء الكويت.

وبين أن السؤال الآخر كان لمعرفة عدد الشكاوى من قبل سفارات الكويت بالخارج ضد كتاب ومغردين وحسابات إخبارية وصحف وقنوات تلفزيونية تتطاول على الكويت الشعب الكويتي، وفي المقابل لم نسمع أي ردة فعل.

وقال الطبطبائي «لا أحد يتحجج بالسياسة الخارجية لأن هذه كرامة الكويت والشعب الكويتي، وفي المقابل نرى عشرات القضايا التي ترفع على شباب الكويت الذين تأخذهم الحمية بالدفاع عن ديرتهم، في ظل وجود قانون (الحريات) الذي يستخدم على أبناء الكويت».

وطالب بأن يكون التعامل بالمثل دفاعا عن البلد، لافتا إلى أنه من غير المنطقي ان تكون وزارة الخارجية رحيمة بمن يتطاول على الكويت وشديدة العقاب على من يدافع عن الكويت من أبنائها.

وتساءل الطبطبائي «هل الحكومة رفعت قضايا أو حاسبت أحدا؟، أم نحن دائما الحلقة الأضعف ونتحجج بالسياسة الخارجية؟ لذلك وجهت هذه الأسئلة».

وأوضح أن هناك مواد مطاطية لقوانين الحريات منها الجرائم الإلكترونية والمرئي والمسموع والمطبوعات والنشر، لافتا إلى أنها تستغل بحسب المزاج وتستخدمها الدول الخارجية ضد أبناء الكويت.

وتمنى الطبطبائي أن تكون تعديلات قوانين الحريات من الأولويات النيابية في دور الانعقاد المقبل، وأن يقوم وزير الخارجية بمسؤولياته تجاه من يتطاول على الكويت.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الشاهين: كادر لمراقبي التوظيف في «المدنية»

اسامة الشاهين

تقدم النائب اسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: أصدر مجلس الخدمة المدنية قراره رقم 10 لسنة 2002 بشأن تعيين مراقبين لشؤون التوظيف بالوزارات والادارات الحكومية، والذي نص في مادته الأولى على أن ينشأ بديوان الخدمة المدنية إدارة تختص بتعيين مراقبي التوظيف بوزارات الدولة والجهات الملحقة.

وتنفيذا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 19 لسنة 2000 الصادر في 2000/5/10 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، أضاف مجلس الوزراء اختصاصا جديدا لمجلس الخدمة المدنية بوضع نظام تعيين مراقبين لشؤون التوظيف بالوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة تابعين لديوان الخدمة المدنية.

ولما كانت المسؤولية الملقاة على عاتق مراقبي شؤون التوظيف بإدارة مراقبي شؤون التوظيف بديوان الخدمة المدنية - الموزعين على الوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة بالدولة - كبيرة وجسيمة، إلا أنهم لم يمنحوا اي مزايا مالية سوى مكافأة تشجيعية، كما لم يشملهم اي كادر ضمن الكوادر التي أقرت أسوة بالمراقبين الماليين العاملين بالجهات الرقابية الأخرى بالدولة مثل: ديوان المحاسبة، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وحدة التحريات المالية.. وغيرها، والذين منحوا مزايا مالية نظير عملهم الرقابي، مما ترتب عليه ضرر نفسي ومعنوي كبير وأظهر عدم التقدير لدور مراقبي شؤون التوظيف في ديوان الخدمة المدنية في مراقبة ومتابعة كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام القوانين واللوائح والنظم الخاصة بشؤون التوظيف للتأكد من سلامة تطبيقها في جميع الجهات الحكومية التي يعمل بها المراقب.

ونص الاقتراح على ما يلي: «تعديل الكادر الخاص بمراقبي شؤون التوظيف بديوان الخدمة المدنية ومساواتهم في الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا النقدية والعينية مع كوادر الجهات الرقابية المماثلة بالدولة».

العدساني: حزمة أسئلة لرئيس الحكومة وعدد من الوزراء المختصين

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو

كشف النائب رياض العدساني عن توجيهه حزمة أسئلة برلمانية جديدة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وعدد من الوزراء المختصين بشأن مجموعة من الملفات.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة «توجهت بأسئلة برلمانية إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن العطايا التي تقدم للنواب سواء السابقون أو الحاليون فهذا الأمر غير جائز».

وأضاف أنه توجه بسؤال برلماني آخر إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد بشأن صفقة «اليورو فايتر» وعقود التسليح التي تبلغ قيمتها 6,2 مليارات دينار، مبينا أنه ورده طلب لتمديد مهلة الرد على السؤال الأخير.

وأشار إلى أن هناك أسئلة أخرى موجهة لوزيري المالية د.نايف الحجرف والداخلية الشيخ خالد الجراح حول ماهية الأسس والمعايير التي تم بناء عليها زيادة بند المصروفات السرية الخاصة بوزارة الداخلية من 15 مليون دينار إلى 22 مليون دينار، بالإضافة إلى أسئلة أخرى تتعلق بقضية الأمطار وتعويض المتضررين منها.

وأكد أنه بعد إقرار مجلس الأمة للميزانيات لا يوجد أي عذر دون إعطاء كل حق حقه، وصرف مستحقات المواطنين وعدم المماطلة فيها.

وقال «وجهت سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح يتعلق بإدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية وضمانات سير العدالة والدقة في البيانات والتحريات التي تجريها الإدارة وتقدمها الى النيابة، لاسيما بعد أن حصل معي تغيير للحقائق في تقرير المباحث المتعلق بما ذكرته عن اعتراف نائب سابق بتلقيه أموالا من رئيس الوزراء».

وبين أن التقرير ذكر أن هدفي التشهير والطعن والمساس وأني اتهمت النائب بتضخم الحسابات وغسيل الأموال وتلقي الرشوة وهذا لم يحدث.

وتساءل هل يعتقد وزير الداخلية عندما يقوم بمثل هذا الأمر أنه نوع من أنواع لي الذراع؟، مؤكدا أنه سيطلب من القضاء حضور الشاهد أو المباحث الذي أجرى التحريات لمواجهته في هذه الكيدية.

وأكد ان استجواب وزير الداخلية جاهز وهو من يتحمل المسؤولية كاملة وعليه أن يتعامل مع الوزارة بمهنية وشفافية، مشيرا الى وجود تدخلات في التنقلات والترقيات التي تحدث في الوزارة.

واعتبر اتخاذ وزير الداخلية قرارات بتشكيل لجان التحقيق في القضايا المطروحة ما هو الا «إبر التخدير».

وذكر أن القضايا المالية الخاصة بالمجلس الأولمبي لم تتم إحالتها إلى النيابة العامة إلى الآن بحجة أنها محل تحقيق من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض، مشددا على ضرورة أن تأتي لجنة التحقيق بنتائج حقيقية ولا تكيل بمكيالين.

وأوضح أنه على وزارة الداخلية تطبيق المعايير والضوابط والنظم واللوائح والقانون ولا تلتزم بقرارات الوزير التي تشوبها الاستثناءات والتخبطات والمزاجية.

وأكد أن استجواب وزير الداخلية لا ينقصه إلا وضع التاريخ على صحيفته ويتناول التسيب والإهمال والتقاعس والكيل بمكيالين في جميع أمور الوزارة فيما يخص الحريات والمشاريع والقوانين والتنقلات وإنهاء الخدمات.

وشدد على ضرورة التدقيق والحرص على القرارات المتعلقة بكل العسكريين والمدنيين بالوزارة وعدم إخضاعها للتعامل وفقا للمزاجية والتدخلات.

وحذر العدساني وزير الداخلية من أنه إذا تجاوز هذا الاستجواب فسيقدم له استجوابات أخرى وأنه سيكون تحت المجهر في جملة من القضايا، ومن بين هذه القضايا 3 ملفات متعلقة بالمجلس الأولمبي الآسيوي والتي يجب إحالتها لوحدة التحريات المالية ومن ثم إلى النيابة العامة وبعدها يتم تشكيل لجنة تحقيق.

وشدد كذلك على فتح ملف إدارة الجرائم الإلكترونية والنظر فيما إذا كانت هناك تحريات كيدية من قبل الإدارة، كما شدد على ضرورة النظر في شكاوى الموظفين والعسكريين ووقف التدخلات في القرارات الخاصة بهم.

وقال إنه على رئيس الوزراء التنسيق بين الوزارات وعدم السماح بأن يعمل كل وزير على حدة، مبينا أن قضية تضخم الحسابات والمساعدات والعطايا ستكون من ضمن الأولويات.

وزاد: «لا يعتقد وزير الداخلية أني سأهادنه بل سيحاسب وسنخرج كل التجاوزات والمخالفات بوزارته، والكل يشهد أنه لم يفتح التحقيق في بند الضيافة إلا بعد أن هددته بالاستجواب، وكذلك في موضوع خروج الأشخاص عبر الحدود من دون أختام ثبت صحة كلامي بعد تشكيل لجنة التحقيق».